

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

- مفهوم المالية العامة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي
- وظائف الدولة وأهداف النظام المالي في الاقتصاد الإسلامي
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

أولاً: أسباب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

- ١- السلع العامة
- ٢- الآثار الخارجية لقرارات الوحدات الاقتصادية

ثانياً : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

- ١- توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات (تخصيص الموارد)
- ٢- الاستقرار الاقتصادي
- ٣- إعادة توزيع الدخل والثروة

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

١- توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات (تخصيص الموارد)

- المشكلة الاقتصادية تقتضي حسن استخدام الموارد (التخصيص الأمثل)
- التخصيص بين القطاع العام والقطاع الخاص
- تخصيص الموارد للاستخدام العام قرار سياسي (التصويت محل السعر)
- التخصيص داخل القطاع العام
- الأولويات لتحقيق أقصى نفع أو أقل ضرر (المنافع والتكاليف)
- التخصيص داخل القطاع الخاص
- التدخل عند وجود فارق بين المنافع والتكاليف الاجتماعية والمنافع والتكاليف الخاصة (عند وجود آثار خارجية)
- التخصيص بين الحاضر والمستقبل
- مصلحة الأجيال القادمة (تأجيل استخدام بعض الموارد) المياه في المملكة - عمر بن الخطاب والخراج

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٢- الاستقرار الاقتصادي

- مفهوم الاستقرار : منع التقلبات في الإنتاج والأسعار مع تحقيق معدل تنمية عال .

- أ - مستوى العمالة
- العمالة : **توظيف (تشغيل الموارد الاقتصادية) في العملية الإنتاجية . (العمالة الكاملة)**
- البطالة : **وجود موارد اقتصادية ليست في حالة تشغيل**
- المقياس : **درجة تشغيل عنصر العمل (لا يوجد عاطلين لديهم رغبة في العمل بالأجر السائد)**
- البطالة الإجبارية
- الطلب على العمل مرتبط بالإنتاج (طرديا)
- حجم الإنتاج مرتبط بالإيرادات والأرباح
- الأرباح مرتبطة بمستوى الطلب الكلي
- العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية
- **معالجة مشكلة الكساد تتم من خلال زيادة الطلب الكلي**
- الدور التعويضي زيادة الطلب العام **بزيادة الإنفاق العام**
- التأثير على الطلب الخاص - **خفض الضرائب على الدخل**
- **إحداث عجز في الميزانية العامة (السياسة التوسعية)**

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٢- الاستقرار الاقتصادي (تابع)

ب - استقرار الأسعار

- مشكلة التضخم في الاقتصاد

- آثار التضخم

- انخفاض الدخل الحقيقية (الرفاهية الاقتصادية)

- الاكتناز السلعي (فقدان الثقة في النقود) - زيادة التضخم

- إعادة توزيع للثروة والدخل بطريقة سيئة

- سبب التضخم **زيادة الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل أو قريبا منه**

- معالجة مشكلة التضخم تتم من خلال تخفيض الطلب الكلي

- خفض الإنفاق العام (أي خفض الطلب العام)

- التأثير على الطلب الخاص - زيادة الضرائب على الدخل والأرباح

إحداث فائض في الميزانية العامة (السياسة الإنكماشية)

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٢- الاستقرار الاقتصادي (تابع)

ج- التنمية الاقتصادية

- مفهوم التنمية : إجراءات تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد
- التنمية بزيادة كمية عناصر الإنتاج أو بزيادة الكفاءة الإنتاجية (إنتاجية العنصر)
- السوق يعمل بدافع الربح ---- يحجم عن مشروعات التنمية الأساسية (ضالة الربح وبطء تحقيقه)
- دور الحكومة في التنمية (زيادة كميات عناصر الإنتاج أو بزيادة الكفاءة الإنتاجية)
- عنصر العمل
- الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة (تحسين نوعية العمل)
- عنصر الأرض (الموارد الطبيعية)
- التأثير على طبيعة استخدام الأرض (ضرائب على قيمة الأرض)
- الإنفاق على عمليات البحث والتنقيب (موارد طبيعية جديدة)

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٢- الاستقرار الاقتصادي (تابع)

ج- التنمية الاقتصادية (تابع)

- عنصر رأس المال

- التكوين الرأسمالي (الادخار)

- زيادة الادخار الحكومي (تقديمه في شكل قروض لتشجيع الاستثمار)

- سياسات زيادة الادخار الخاص

- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية وفروعها في البلاد من أجل تعبئة المدخرات

- فرض ضرائب على الاستهلاك الكمالي لتكوين مدخرات

- تهيئة وتقديم مشروعات البنية الأساسية اللازمة للاستثمار الخاص

- الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الإنتاجية – زيادة الربح- زيادة الاستثمار

- اختلاف معدلات الضرائب للتأثير على نوعية الاستثمار (تميز ضريبي)

- الإنفاق العام على البحث العلمي --> تحسين أساليب الإنتاج--> التنمية

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٢- الاستقرار الاقتصادي (تابع)

د - توازن ميزان المدفوعات

- ميزان المدفوعات: سجل حسابي ينظم العلاقات بين الاقتصاد المحلي والقطاع الخارجي خلال فترة معينة من الزمن

- الميزان التجاري من أهم البنود (تجارة السلع ، الصادرات والواردات)

- أثر الصادرات على الإنتاج المحلي (زيادة)

- أثر الواردات على الإنتاج (انخفاض الطلب الكلي)

- عجز ميزان المدفوعات (زيادة الواردات) هو تسرب للموارد الاقتصادية للخارج

- الحل زيادة الصادرات وتخفيض الواردات

- زيادة إعانات التصدير

- زيادة الإنفاق الاستثماري على مسهلات التصدير (موانئ ، طرق)

- زيادة الضرائب الجمركية (الكمالية) --> تخفيض الواردات

- تخفيض الضرائب على صناعات البدائل المحلية

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٣- إعادة توزيع الدخل والثروة

- الرفاهية الاقتصادية ترتبط بحجم الدخل القومي **وطريقة توزيعه**

- الدخل المكتسب دخل عنصر العمل

الدخل غير المكتسب دخل عناصر الإنتاج المملوكة للشخص

-الدخل يعتمد على **عائد عنصر الإنتاج**

توزيع ملكية عناصر الإنتاج

- أسباب تفاوت الدخول

- الدخل المكتسب * عدم تجانس عنصر العمل (التعليم والخبرة)

* عوامل مصطنعة (الاحتكار ، التمييز العنصري)

- الدخل غير المكتسب * نظام الوراثة

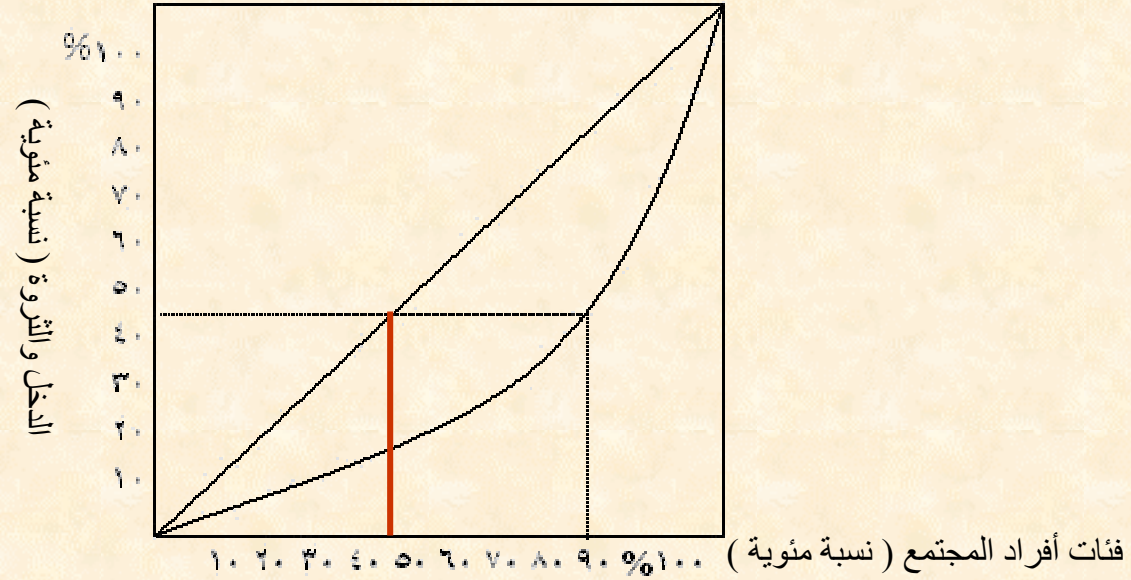
* أسباب تاريخية

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٣- إعادة توزيع الدخل والثروة (تابع)

- ما مدى عدالة توزيع الدخل (منحنى لورنز)



نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٣- إعادة توزيع الدخل والثروة (تابع)

- مبررات تدخل الدولة في التوزيع

- أساس اقتصادي

- إعادة توزيع الدخل أشبه بسلعة عامة لها آثار خارجية نافعة (لها خصائص السلعة العامة)

سوء توزيع الدخل --> جريمة وعدم استقرار سياسي

إعادة توزيع الدخل --> استفادة المجتمع من الأمان والاستقرار

- الأثر بالزيادة على المنفعة الكلية للمجتمع (تناقص المنفعة الحدية للنقود)

زيادة منفعة الفقراء أكبر من نقص منفعة الأغنياء

- أساس اجتماعي (تحقيق العدالة في توزيع الدخل) قاعدة أخلاقية

- مشكلة عدم تحديد معيار واضح للعدالة

منع الفقر وتحقيق دخل كاف لضرورات الحياة لكل أفراد المجتمع

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

ثانيا : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة

٣- إعادة توزيع الدخل والثروة (تابع)

- إجراءات إعادة التوزيع

- ضرائب تصاعدية على الأغنياء وعلى الملكيات الكبيرة والمكاسب الرأسمالية والتركات وإنفاقها على مشروعات متاحة لكل أفراد المجتمع أو لأصحاب الدخل المنخفضة
- زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب لتقليل الفروق بين الأفراد
- تقديم إعانات اجتماعية واقتصادية لدعم السلع الأساسية
- مشروعات لذوي الدخل المنخفضة

أولا : مفهوم النفقة العامة .

"مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة"

خصائص النفقة العامة

- ١ - الشكل النقدي للنفقة العامة.
- ٢ - يقوم بالنفقة شخص عام.
- ٣ - الهدف إشباع حاجة عامة.

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإنفاق العام .

هناك زيادة مستمرة ملحوظة في حجم الإنفاق العام مع الزمن

زيادة مطلقة في الأرقام

زيادة نسبية (نسبة إلى إجمالي الناتج القومي)

١- التفسير النظري لظاهرة نمو الإنفاق العام :

أ- قانون فاجنر:

-درس نمو الإنفاق العام في ألمانيا وعدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان خلال ق ١٩ .

-هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي

- الإنفاق العام ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو الاقتصاد

الأسباب

١- توسع الوظائف التقليدية للدولة .

٢- توسيع نطاق النشاط الحكومي .

٣- زيادة الطلب على السلع العامة .

-نقد قانون فاجنر

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإنفاق العام .(تابع)

١- التفسير النظري لظاهرة نمو الإنفاق العام : (تابع)

ب- تحليل بيكوك-وايزمن

- درسا نمو الإنفاق العام في بريطانيا ١٨٩٠-١٩٥٥

- هناك زيادة طبيعية للإنفاق العام متناسبة مع نمو الاقتصاد (زيادة مستوى الدخل)
عدم تقبل الأفراد لمعدلات ضرائب أعلى في الحالات العادية لكن ...

زيادة مستوى الدخل ← زيادة مقدار الضرائب (مع بقاء معدلها) ← زيادة الإنفاق العام
- في أوقات الأزمات

- يزداد حجم الإنفاق العام بشكل كبير (ظروف استثنائية) (أثر الاستبدال)
يقبل الأفراد بمعدلات ضرائب أعلى

- الفترة التالية للأزمة يستمر مستوى الإنفاق العام بالمستوى نفسه أو قريب منه .
التزامات ما بعد الأزمة (ديون ، إعادة تعمير ، التزامات اجتماعية للأسر المتضررة)

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإِنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإِنفاق العام .(تابع)

١- التفسير النظري لظاهرة نمو الإِنفاق العام : (تابع)

ب- تحليل بيكوك-وايزمن (تابع)

- أثر الاستبدال

- أثر القبول : قبول الأفراد لمعدل ضرائب أعلى (زيادة طارئة بسبب الأزمة)

- أثر التفقد : استمرار الحاجة لزيادة الإِنفاق بسبب التزامات ما بعد الأزمة .

- نقد تحليل بيكوك-وايزمن

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإنفاق العام .(تابع)

٢- أسباب نمو حجم الإنفاق العام

- النمو الحقيقي : نمو حجم الإنفاق العام المرتبط بزيادة كمية أو نوعية في الخدمات العامة .
- النمو الظاهري: زيادة الأرقام النقدية للإنفاق العام دون زيادة في حجم أو نوعية الخدمات العامة .

- أسباب نمو حجم الإنفاق العام

أ- أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام :

١- أسباب اقتصادية :

- النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي ← ارتفاع متوسط الدخل ← زيادة الطلب على

الخدمات العامة كما ونوعا

- تطور دور الدولة الاقتصادي :

الإنفاق العام من أهم الأدوات المالية لتحقيق الأهداف التدخلية المتسعة

وأهمها التنمية : مشروعات البنية ، الاستثمار المباشر

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإنفاق العام .(تابع)

٢- أسباب نمو حجم الإنفاق العام (تابع)

أ- أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام (تابع)

٢- أسباب سياسية :

- سياسية داخلية

- تطور الفكر السياسي الديمقراطي (اعتبار الخدمات العامة حقا من حقوق الأفراد)

- زيادة شعور الدولة بمسئوليتها عن مواطنيها

- انتشار الأحزاب الساعية لاسترضاء الأفراد بالتوسع في الخدمة العامة

- سياسية خارجية

- تزايد الإنفاق الحربي :

- زيادة حدة التوتر الدولي والتراعات الإقليمية

- الدول المتقدمة : قواعد عسكرية ، أحلاف عسكرية

- الدول النامية : إنشاء الجيوش ، التقدم الفني في المعدات ، الصيانة

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإنفاق العام .(تابع)

٢- أسباب نمو حجم الإنفاق العام (تابع)

أ- أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام (تابع)

٢- أسباب سياسية : (تابع)

- سياسية خارجية (تابع)

- نمو العلاقات الدولية :

- التمثيل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية

- الهيئات والمؤتمرات الدولية (أقساط)

- المساعدات الخارجية

٣- أسباب اجتماعية :

- نمو الوعي الاجتماعي : المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتوسع في النفقات الاجتماعية

- زيادة عدد السكان ← زيادة الطلب على الخدمات العامة

- الهجرة إلى المدن (التحضير) ← زيادة الخدمات العامة في المدن

- تغير الهيكل العمري ← المطالبة بخدمات اجتماعية أكثر

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإنفاق العام .(تابع)

٢- أسباب نمو حجم الإنفاق العام (تابع)

أ- أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام (تابع)

٤- أسباب إدارية :

-توسع الجهاز الإداري للحكومة : نتيجة لتوسع دور الدولة .

قانون باركنسون (زيادة عدد الموظفين بنسبة أعلى من زيادة الخدمة العامة)

إبراز أهمية الوحدة الإدارية (المديرون ورغبتهم في زيادة عدد الموظفين)

-استخدام أساليب إدارية حديثة : لرفع الأداء وضبط ومراقبة الحسابات

-أجهزة ومعدات متطورة (يمكنة العمل الإداري).

-نوعية أفضل من العاملين لرفع الأداء (أجور اعلى).

٥- أسباب مالية:

- زيادة إمكانية الحصول على إيرادات : بسبب

-إمكانية تنويع مصادر الإيرادات

-إمكانية تحسين أساليب التحصيل

- استسهال الاقتراض الداخلي والخارجي

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثانيا : ظاهرة نمو الإنفاق العام .(تابع)

٢- أسباب نمو حجم الإنفاق العام (تابع)

ب- أسباب النمو الظاهري للإنفاق العام :

زيادة رقمية في حجم الإنفاق العام دون زيادة الخدمة العامة أو نوعيتها

- ارتفاع مستويات الأسعار (التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود)

ثبات حجم الخدمات العامة وزيادة أرقام النفقات العامة (زيادة أسعارها أو تكلفتها)

الأرقام القياسية لاستبعاد أثر التغير في الأسعار

- تغير طرق الحسابات الحكومية : استخدام الإجمالي بدلا من الصافي .

مثال : الإيرادات في الإدارة ١٠٠ والنفقة ١٥٠ (الصافي ٥٠ نفقة)

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثالثا : أنواع النفقات العامة .

١- التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام :

* الهدف تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل نوع (بناء السياسات المالية)

(١) - النفقات الفعلية (الحقيقية) : وهي التي تكون مقابل سلع وخدمات تحصل عليها الدولة .

- إنفاق استهلاكي (جاري) شراء سلع وخدمات استهلاكية .

- إنفاق استثماري (إنتاجي) شراء السلع الاستثمارية لإقامة المشروعات العامة

- مشروعات البنية الأساسية (الاستثمار الاجتماعي) (العائد الاجتماعي)

- إنفاق استثماري مباشر (أسس تجارية) (التنمية الاقتصادية)

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثالثا : أنواع النفقات العامة (تابع) .

١- التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام (تابع)

٢) - النفقات التحويلية : نفقات لا تحصل مقابلها الدولة على أي سلع أو خدمات .

أ - نفقات عامة تحويلية اجتماعية (إعانات اجتماعية) :

هدفها تحسين المستوى المعيشي (إعانات العجزة والمرضى)

ب- نفقات عامة تحويلية اقتصادية (إعانات اقتصادية) :

لتحقيق النمو في النشاطات الاقتصادية .

(إعانات إنتاج ، إعانات تصدير ، للبحث العلمي)

ج- نفقات عامة تحويلية مالية : تسديد القروض .

نظام مالي إسلامي ومالية عامة

الإنفاق العام

ثالثا : أنواع النفقات العامة (تابع) .

١- التقسيم الإداري للإنفاق العام :

* الهدف إعداد الميزانية العامة وبيان الأهمية النسبية للنشاطات العامة .

- طرق التقسيم :

أ- على أساس الوحدات التنظيمية : (على أساس الوحدات الإدارية من وزارات ومؤسسات)

من يقوم بالإنفاق العام ومن هو المسئول عنه ؟

ب- على أساس النشاطات الحكومية (التقسيم الوظيفي) : تبعا لوظيفة النفقة .

يعطي فكرة عن أعمال الدولة وهدف إنفاقها (رقابة على النشاط الحكومي)

ج- على أساس موضوع النفقة (التقسيم النوعي) : أبواب رئيسية وبنود فرعية

د- على أساس انتظام النفقة ودوريتها : نفقات عادية ونفقات غير عادية

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

أولا : تقويم الإنفاق العام

– هدف تقويم الإنفاق العام : رفع كفاءة الإنفاق العام .

وضع معايير موضوعية لضمان كفاءة استخدام الموارد المتاحة للقطاع العام .

– خطوات تحقيق هدف رفع كفاءة الإنفاق العام

أ- تحديد هدف أو أهداف الإنفاق العام (واضع السياسة العام)

تحديد برامج تحقيق الأهداف (لكل برنامج هدف مرحلي معين)

تحديد مشروعات كل برنامج (كل مشروع يحقق هدف جزئي ضمن هدف البرنامج)

ب- تحديد جميع وسائل تحقيق الأهداف (كل البدائل المختلفة لتحقيق كل هدف)

مهمة فنية يتولاها المختصون

ج- تحديد التكاليف والعوائد المتوقعة لكل البدائل (لتحديد جدوى وكفاءة المشروعات)

د- تحديد معيار تقويم المشروعات (معيار المقارنة لاختيار الأفضل)

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

- الهدف معرفة أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام.

- أهمية معرفة الآثار الاقتصادية لواضع السياسة المالية (اختيار الأداة المناسبة) .

١- الإنفاق العام ومستوى الإنتاج .

أ- الحالة الاقتصادية السائدة .

١- الدول المتقدمة

- حالة الكساد (وجود طاقة إنتاجية معطلة) + مرونة الجهاز الإنتاجي

زيادة الإنفاق العام ← زيادة الطلب الكلي ← زيادة الإنتاج

- حالة التشغيل الكامل للموارد (عدم إمكانية زيادة الإنتاج)

زيادة الإنفاق العام ← زيادة الأسعار دون زيادة في الإنتاج

عدم المرونة في الجهاز الإنتاجي يسبب زيادة الأسعار حتى مع وجود عدم تشغيل كامل للموارد

(احتكار ، نقابات عمال ، عدم مرونة تحرك عناصر الإنتاج)

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (تابع)

١- الإنفاق العام ومستوى الإنتاج . (تابع)

أ- الحالة الاقتصادية السائدة . (تابع)

٢- الدول النامية (المتخلفة)

تتسم بـ (جمود حركة عناصر الإنتاج ، انخفاض كفاءة استغلال الموارد ، عدم توافر البنية الأساسية ،

نقص التكوين الرأسمالي)

لابد من توجيه الإنفاق العام نحو التكوين الرأسمالي لضمان زيادة الإنتاج

- تشجيع الادخار والاستثمار في القطاع الخاص

- زيادة الاستثمار العام بصورة مباشرة

- الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية ورأس المال البشري .

التنبه للضغوط التضخمية لإبقائها تحت السيطرة

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (تابع)

١- الإنفاق العام ومستوى الإنتاج . (تابع)

ب- مصدر تمويل الإنفاق العام : (التمويل عن طريق الضرائب) .

- ضرائب على أموال معدة للاستهلاك واستخدامها في إنفاق عام استهلاكي (لا يوجد أثر ذو بال على الناتج القومي)

- ضرائب على أموال معدة للاستهلاك واستخدامها في إنفاق عام استثماري

زيادة التكوين الرأسمالي ← أثر إيجابي وزيادة الناتج القومي

- ضرائب على أموال معدة للاستثمار واستخدامها في إنفاق عام استهلاكي

انخفاض مستوى الناتج القومي

- ضرائب على أموال معدة للاستثمار واستخدامها في إنفاق عام استثماري

يعتمد على كفاءة القطاع العام بالنسبة للقطاع الخاص

إذا كان القطاع العام (الحكومة) أكثر كفاءة ← زيادة الناتج القومي

إذا كان القطاع العام (الحكومة) أقل كفاءة ← انخفاض الناتج القومي

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (تابع)

١- الإنفاق العام ومستوى الإنتاج . (تابع)

ج- نوع الإنفاق :

- الإنفاق الفعلي (أثر مباشر) أكثر تأثيرا على الإنتاج من النفقات التحويلية (أثر غير مباشر)

- الإنفاق الاستثماري أكثر تأثيرا من الإنفاق الاستهلاكي على الناتج القومي

* الاستثمار في البنية الأساسية * الاستثمار المباشر

- الإنفاق التحويلي (آثار غير مباشرة على الناتج)

* الإعانات الاقتصادية أكثر تأثيرا من الإعانات الاجتماعية

د- كيفية استخدام الإنفاق العام :

- الإنفاق العام على المنتجات المحلية أكثر من استخدامه على الواردات

قد يستخدم الإنفاق العام لزيادة الإنتاج في قطاع دون آخر (كفاءة استخدام الموارد) (إعانات مخصصة)

أو في منطقة دون أخرى (تخفيض الفوارق بين المناطق = التوازن الإقليمي أو المناطقي)

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانياً : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (تابع)

٢- الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك .

زيادة الدخل (زيادة الإنتاج) ← زيادة الاستهلاك الكلي (الميل الحدي للاستهلاك)

(نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل)

اختلاف الميل الحدي للاستهلاك في فئات المجتمع

ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الدخل المنخفضة

الإعانات الاجتماعية (أصحاب الدخل المنخفضة) ← زيادة الاستهلاك

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانياً : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (تابع)

٢- الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك (تابع).

* زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الاستهلاك أيضا من عدة طرق :

أ- زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي

زيادة مباشرة (إنفاق عام استهلاكي)

زيادة غير مباشرة (زيادة الدخل ← زيادة الاستهلاك)

ب- زيادة الإنفاق العام الاستثماري ← زيادة الدخل ← زيادة الاستهلاك

ج- زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية (لأصحاب الدخل المنخفضة) ← زيادة الاستهلاك

دعم السلع ← زيادة الاستهلاك على السلع المدعومة (التأثير على نمط الاستهلاك)

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (تابع)

٣- الإنفاق العام ومستوى الادخار .

الإنفاق الحكومي ← زيادة الدخل ← زيادة الادخار

(يرتبط ذلك بالميل الحدي للادخار)

أصحاب الدخل العالية لديهم ميل حدي للادخار أعلى

(نفقات تحويلية مالية) إنفاق على خدمة الدين العام (فوائد ربوية) ← زيادة الادخار

الإنفاق على الصحة والتعليم ودعم السلع (زيادة في الدخل الحقيقية) ← زيادة الادخار

الإنفاق العام على الادخار العام هو زيادة في الادخار مباشرة

تقويم الإنفاق العام والآثار الاقتصادية

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (تابع)

٤- الإنفاق العام ومستوى الأسعار .

يؤثر الإنفاق العام على الأسعار

- (الاقتصاد دون التشغيل الكامل ، الجهاز الإنتاجي مرن)

الإنفاق العام ← زيادة العرض الكلي أكبر من زيادة الطلب الكلي ← تخفيض الأسعار

الإعانات الاقتصادية ← تخفيض تكاليف الإنتاج ← انخفاض الأسعار

الإعانات الاجتماعية (دعم مباشر للسلع) ← انخفاض الأسعار

- (الاقتصاد عند التشغيل الكامل أو قريب منه ، الجهاز الإنتاجي غير مرن)

الإنفاق العام ← زيادة الطلب الكلي أكبر من زيادة العرض الكلي ← ارتفاع الأسعار